

2 أبريل (نيسان) عام 1947، وقامت الجمعية العامة بالتصويت على حل حول مستقبل فلسطين، ومن ثم فإن الذهاب إلى الأمم المتحدة الآن ليس قراراً أحادياً وإنما هو العودة إلى الأصل للحل، وبالتالي عندما ننظر إلى كل مراحل النزاع يمكن أن نجد أنه كانت هناك حلول مطروحة، ومن ثم فالدرس المستفاد هو أن المسؤولية تقع على المجتمع الدولي لحل هذه المشكلة، ولا يجب أن ينظر إلى الموضوع على أنه خلاف بين زوج وزوجته جلسا بمفردهما لحل المشكلة، وهذا غير صحيح.. أن يمنع التدخل، لأن هناك مسؤولية قانونية ودستورية وسياسية أصيلة على المجتمع الدولي لحل هذا النزاع، إضافة إلى ذلك فإن كل شعوب العالم أصبحت تتمتع بحقها في تقرير مصيرها إلا الشعب الفلسطيني، فهو الوحيد الذي لم يمنح هذا الحق، وبالتالي فالمطلوب هو الذهاب إلى الأمم المتحدة، والجمعية العامة تستطيع أن تقرر ضرورة اعتراف كل دول العالم بها رسمياً، وأن تقبل بفلسطين كدولة غير عضو في المرحلة الأولى مثل الفاتيكان وسويسرا ومثل ألمانيا قبل الوحدة وكوريا الشمالية والجنوبية، وبعد ذلك لا نستبعد الذهاب إلى مجلس الأمن إطلاقاً، لكن الوقت الذي نذهب فيه يتوقف على ما تقررته المجموعة العربية، وكذلك موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

• هل تلقيت اتصالات من الرئيس الفلسطيني أو خالد مشعل للتنسيق والتشاور حتى عن دعم المصالحة؟

- عندما كنت في وزارة الخارجية كانت لي اتصالات في هذا الشأن.

(.....)

وثيقة رقم 195 :

كلمة رجب طيب أردوغان في منتدى سفراء فلسطين في إسطنبول حول
انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة كدولة عضو¹⁹⁵

24 تموز/ يوليو 2011

في كلمته أكد رجب طيب أردوغان دعم تركيا للجهود الفلسطينية لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية وقال: "إننا كتركيا نؤيد بكل حزم وصرامة موقف فلسطين بالحصول على عضوية الأمم المتحدة ونطلب من الدول التي لم تعترف بفلسطين حتى الآن أن تقوم بذلك".

وأضاف: كونوا على ثقة أنكم لستم وحيدون في جهودكم ولن تبقوا وحدكم، إن تركيا وقفت وستقف إلى جانبكم.

وفي عبارة ألهبت مشاعر السفراء الذين بدأوا أمس أعمال منتدى سفراء فلسطين في مدينة إسطنبول قال أردوغان: نصف قلبي مكة والنصف الآخر المدينة، والقدس يغطي عليها بمثابة الستارة. واستهل أردوغان كلمته بالقول: أرحب بكم من صميم قلبي، أحيي العيون الدامعات للأمهات الفلسطينيات والآباء الفلسطينيين وأحيي الأطفال الفلسطينيين وأقبل عيونهم فرداً فرداً.

وأكد تمسك تركيا بشروطها لإعادة العلاقات مع إسرائيل وقال: عندما تم نقل مساعدات إنسانية من إسطنبول إلى غزة في عام 2010 في المياه الإقليمية وفي إجراء منافي للقوانين الدولية الإنسانية تسبب الجنود الإسرائيليون باستشهاد تسعة من إخواننا، إننا نتذكرهم بالرحمة ونرجو من الله أن يدخلهم فسيح جناته، إن ذكريات هؤلاء الإخوة ورسالتهم والإبادة التي تعرضوا لها لن ننساها ولم ننساها.

وأضاف: إسرائيل انتهكت القيم الدولية وكافة القيم الإنسانية من خلال هذه العملية غير المشروعة وإذا لم تعتذر بشكل رسمي وإذا لم تدفع التعويضات للإخوة الذين فقدوا حياتهم وإذا لم تقم برفع الحصار الذي تفرضه على غزة فإنه لا يمكن التفكير بأن العلاقات ستعود لمجراها الطبيعي بين الدولتين.

وتابع أردوغان: إن الذين يمارسون السياسة من خلال الظلم والذين يعتقدون أن الظلم سيدوم إلى الأبد فإن الحقد والكراهية سيتغلب عليهم، لا يمكن لأي معتقد من المعتقدات أن يبيع قتل الناس بشكل وحشي، فالقرآن الكريم يقول في سورة المائدة ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ ونفس الموقف نراه في الإنجيل أيضاً حيث يقول: لا تقتل الناس ولا تزني ولا تسرق ولا تدلي بشهادة كاذبة واحترم والديك وأظهر المحبة للناس، وكذلك في التوراة نقراً: لا تقتل الناس، وبالتالي فإنه في هذه الحالة كيف يتم توضيح الظلم الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني، عندما يطلقون النيران ويقتلون الأبرياء من ظهورهم لقد كانت السفن مليئة باحتياجات السكان من أدوية وأغذية وملابس فكيف توجه الأسلحة إلى سفراء الرحمة.

وشدد على "أن القضية الفلسطينية ليست قضية الفلسطينيين وحدهم بل قضية كل من يريد العدالة والحقوق والحريات أياً كانت معتقداتهم، فهي قضية كل إنسان، وهي تعود لعشرات السنوات وحلها ليس مهماً للسلام الإقليمي فحسب بل للسلام العالمي فهي قضية حيوية وهامة للغاية".

وقال: قد تكون الأنظار وجهت بشكل كبير إلى ليبيا ومصر والتطورات الحاصلة في سورية، ولكن لم ولن نخض النظر عن قضية الشعب الفلسطيني العادلة لأن القضية الفلسطينية هي قضية تركيا وأن كافة هموم الإخوة الفلسطينيين هي همومنا وعدم حصول الإخوة الفلسطينيين منذ أكثر من 60 عاماً على دولتهم هو أمر لا يمكن أن نتقبله الإنسانية بتاتاً.

وأكد أردوغان على "أن الوضع القائم لا يمكن أن يستمر، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يعطي الامتياز لبعض الدول لارتكاب الجرائم، فلا يمكن منح أحد الامتياز لانتهاك القوانين الدولية ولا يمكن التعامل مع دول فوق القانون، فالأمور لا يمكن أن تستمر على هذا النحو".

وتابع: "إن إسرائيل هي التي تمتنع عن اتخاذ خطوات باتجاه السلام والاستقرار وهذا يبقى عائقاً أمام السلام العالمي، وبالتالي لا يمكن القبول باستمرار هذا الوضع، انظروا إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن الشعوب اتخذت مواقف ضد الأنظمة المتصلبة وإزاء هذه التطورات، وأكثر جهة يجب أن تستخلص الدروس هي الحكومة الإسرائيلية، ولا يمكن لإسرائيل تحت حجة الأمن أن تحرم الشعب الفلسطيني من إقامة دولته، فيجب أن تتوقف هذه المأساة وأن يقال كفى".

وأضاف "إن النساء والأطفال يتعرضون لمعاملة غير إنسانية ويتم هضم أبسط حقوقهم والكل قلق إزاء هذا الأمر، الكل في المنطقة يريدون التعايش متساكين جنباً إلى جنب والشئ الوحيد الذي يرغبونه هو السلام ورغبتهم الوحيدة هي الاستقرار".

وأشار أردوغان إلى "أن أحداث البحر المتوسط والتطورات الحاصلة في الشرق الأوسط تهمنا بشكل مباشر دوماً، وفيما يتعلق بالظروف الإقليمية الجديدة والفرص الجديدة فإنها ستأتي بتهديدات محتملة، ولذلك يجب أن ندرك ذلك أيضاً، فما يجري لا يؤثر على شعوب المنطقة فحسب بل على الإنسانية جمعاء".

يجب تلبية مطالب الشعوب:

وقال "إن التحولات الجارية في المنطقة يجب أن لا تؤدي إلى الانقسام ويجب أن لا تؤدي إلى مشاريع الحقد والكراهية، وإنما تسيير مطالب الديمقراطية بشكل مشروع ويجب الابتعاد عن التدخلات الخارجية، وللأسف فإن سفك الدماء ما زال متواصلاً وأحداث العنف تصل إلى أبعاد مخيفة، ويجب وقف العنف فوراً من أجل منع إلحاق الضرر بالمواطنين الأبرياء ويجب تلبية المطالب المعقولة للشعوب على وجه السرعة، ونحن نواصل تقديم كل الجهد الممكن لإبعاد المنطقة عن التوتر. إن حل القضايا يمكن أن يتحقق بالجهود المشتركة".

وأشار إلى أنه "في حل وضع القدس فإنه يجب الحفاظ على الإرث الثقافي المتعدد، فالقدس على مدار التاريخ كانت لمختلف الأديان والأعراف مدينة للسلام، ولهذا السبب فإنه ما لم تتخلص من الأذى الذي تواجهه اليوم فلا يمكن تحقيق الاستقرار والأمن لا في الشرق الأوسط ولا المناطق الأخرى، فيما أن الإجراءات الأحادية في المدينة ستزيد المشكلة المعقدة تعقيداً".

وقال أردوغان "إن نشاطات المستوطنات وتوسيعها والتدخلات بالتراث العربي والإسلامي وإخراج الفلسطينيين من منازلهم من قبل المستوطنين وتعرضهم للعنف من قبل المستوطنين وسلب حقوقهم وفرض القيود على تحركهم وعدم السماح للمؤسسات الفلسطينية بممارسة نشاطاتها في القدس هو أمر لا يمكن تقبله بتاتاً، إسرائيل فيما يتعلق بالقدس الشرقية يجب أن تقبل بهذه المدينة عاصمة لفلسطين ويجب السماح بتوفر الظروف التي تسمح للطرفين بالتعايش السلمي، ويجب احترام الحقوق ويجب تطوير حل مشترك لهذه المشكلة المشتركة".

وأضاف "إن تركيا اعتبرت القضية الفلسطينية قضيتها ودافعت عنها، وفي هذا الإطار فإننا كتركيا مع حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس دولتين، دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية وتتمتع بالسيادة، وإننا سنقدم بكامل قوتنا دعماً لهذا المفهوم".

وشدد أردوغان على أنه "يجب أن تكون هناك دولة فلسطينية وأن المستوطنات هي العائق الأهم أمام عملية السلام، ويجب أن تتوقف على وجه السرعة ويجب وقف العراقل أمام ممارسة الفلسطينيين نشاطاتهم الاقتصادية وإزالة القيود المفروضة على الحركة على وجه السرعة، ويجب رفع الحصار غير الإنساني المفروض على مليون ونصف مليون فلسطيني الذين يعيشون في غزة، فما يحصل أمر غير قانوني وغير مشروع وغير إنساني ويجب إزالته على وجه السرعة، ويجب السماح بإيصال الاحتياجات الإنسانية الضرورية، ويجب على المجتمع الدولي بأكمله أن يتحرك لوقف هذه التراجيديا".

وقال "من هنا أنادي الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميركية والأوساط الدولية بالتوقف عن غض النظر عن المعاملة غير الإنسانية تجاه ما يجري، وإذا ما استمر هذا التعامل غير الإنساني فإنني أقول بكل صراحة أنهم سيكونون أيضاً من مرتكبي هذه الجريمة".

ودعا إلى الوحدة الفلسطينية وقال "أتحدث كأخ لكم، يجب أن تتحدوا فيما بينكم ويجب أن نحقق النجاح في هذا الأمر، فبالتأكيد أن تحقيق الحل التاريخي يمر عبر الوحدة، إذا لم يحقق الفلسطينيون السلام فيما بينهم وما داموا منقسمين فيما بينهم فإنه بالنسبة لفلسطين وبالنسبة لتزكيا التي تقدم لهم فأنتهم لن يحصلوا على ما يرغبون، أتعلمون ماذا يقولون لنا، يقولون إن الفلسطينيين ليسوا موحدين فيما بينهم، فلماذا لا تبدلون هذه المساعي، فلنقم على وجه السرعة بحل هذه القضية، يجب تشكيل حكومة مهنية على وجه السرعة".

وثيقة رقم 196 :

مقابلة مع محمد دحلان حول قرار فصله من حركة فتح¹⁹⁶ [مقتطفات]

24 تموز/ يوليو 2011

أجرى المقابلة علي الصالح

قال دحلان في حديث لـ "الشرق الأوسط" إن لجنة الرقابة وحماية العضوية في المجلس الثوري لفتح، أصدرت قراراً بالإجماع يقضي بأن قرار اللجنة المركزية غير شرعي وغير قانوني وغير دستوري.. "وكان هذا كافياً بالنسبة لي، أن يرد القرار إلى اللجنة المركزية التي لم تعتمد لا بالشكل ولا بالجوهر على إجراء أو أي تهمة أو أي إثبات. والادعاء كان هو بما أنني لم أحضر إلى رام الله ولم أمثل أمام لجنة التحقيق، فإن بإمكانهم أن يصدروا حكماً غيابياً ضدي".

وأضاف "أصلاً اللجنة المركزية ليست محكمة.. حتى لو أدانتني اللجنة المركزية التي لا تفهم دورها في هذا الأمر، فهي ليست هيئة محكمة وكان عليها أن تحولني إلى المحكمة الحركية. ولكن الجهل بالقوانين ولا أدعي شخصياً معرفتي الكبيرة بها، ولكن هناك حد أدنى معروف ومعلوم من القوانين أن اللجنة المركزية ليست محكمة ولا هي القاضي ولا الشهود. ورغم ذلك لعبوا دور المحكمة والقاضي والشهود".

واستطرد قائلاً "لجنة الرقابة وحماية العضوية أعطت حكمها في الأمر برفض قرار المركزية، وكان هذا كافياً لي.. لكنني لجأت إلى المحكمة إيماناً مني بالتأكيد لأبناء فتح أنه لا يحق لأي عضو في اللجنة المركزية أو حتى رئيس الحركة الاستقواء بالموقع على أي من أبناء الحركة".

• حسب ما فهمت أن أكثر ما يمكن أن تفعله المحكمة هي أن تحيله إلى اللجنة المركزية التي بدورها ستحيله إلى لجنة التحقيق.. وإذا ما مثلت أمام لجنة التحقيق يسقط القرار باعتبار أنه اتخذ غيابياً؟

- هذا ما يردده الأخ عزام الأحمد (رئيس لجنة التحقيق).. مع احترامي للأخ عزام.. لا أريد العودة إلى لجنة التحقيق لسبب بسيط. كما يبدو أن الأخ عزام محرر، فهو كرئيس للجنة التحقيق